

رئيس الوزراء اليمني: «الهدنة الاقتصادية» شجعت الميليشيات على التمادي «الشرعية»: لا خارطة طريق قبل إنهاء الانق

على 33 في المئة من مجموع الإنفاق الشهري للدولة. وهو ما أوصل البلاد إلى هذه الحالة.

وأضاف: «ينبغي على المجتمع الدولي أن يدرك أن لدى اليمن القدرة على التصدي لكل هذه المشكلات لو سُمح للحكومة الشرعية فقط بالضبط قديماً في بيع وتسويق نفط المسيلة، وتحرير الحوئي وصالح الانفلاية، وذلك لا يجل مشكلة عدن والناطق الحرة فقط، بل ويعالج أزمة القطاع الكهربائي، صنعاء وتعز والحديدة والمكلا وما جاورها من المحافظات الأخرى، ويعيد شيئاً من الاستقرار لحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية».

وأكد بن دغر في بيانه أن الحكومة لن تقبل بيع النفط والغاز لتذهب أثمائه للبنك المركزي ولعاصمة محتلّة، تحارب فيها مليشيات الحوئي وصالح الانفلاية الشعب اليمني، وأردت: «إن توفير المشتقات النفطية والتي تحتاج إلى مليار ريال يومياً لمحافظة عدن والمحافظات القريبة منها على أقل تقدير، هي مسؤولية البنك المركزي الذي خرج من سيطرة الحكومة منذ مارس العام الماضي».

السياسة الاقتصادية العالمية مع بداية الأربعة، وهي السياسة التي افترضت حيايدة البنك المركزي وما يمكنه من أفعال في ظل عاصمة محتلة من قبل ميليشيات انقلابية وبنك مركزي يتحكم في قراره جنرالات الحرب.

وقال إن الجزء الأكبر من المرتبات والحقوق والموازنات التشغيلية ومنها الكهرباء قطعت عن عدن وعن المناطق المحررة منذ بدء الانقلاب العام الماضي، ولا يُرسل من البنك المركزي في صنعاء إلا هذه الحفظات إلا الفئات لذر الرماد على العيون، لإيهام المجتمع الدولي أن مليشيا الحوثي وصالح الانقلابية، حربصون على الوفاء بالتزاماتهم، وهو الأمر الذي لم يحدث، فهم في الواقع وبالأدلة الملموسة والوثائق الدامغة قاموا بمنع هذه الخصصات لتمويل حربهم وانقلابهم على الشرعية.

سطلو على 33%
وأشار رئيس الوزراء إلى أن المليشيا تقوم بتحويل 25 مليار ريال شهرياً للمجهود الحربي، من إجمالي 75 مليار هو ما يتفق على المرتبات والأجور والخدمات بما فيها الكهرباء والصحة. أي أنهم يستحوذون

مسؤولية

كرد رئيس الوزراء اليمني أحمد عبيد بن دغر أن الحكومة لا تتحمل مسؤولية كاملة عما لحق بالبلاد من دمار صنعتته سنوات طويلة من سوء الإدارة، وفساد السياسات الاقتصادية التي ألحقت أضراراً كبيرة للبنى التحتية، وعلى وجه الخصوص الكهرباء، ضاعف من سوءها حرب الحوثيين وصالح على الشعب اليمني.

التمرد ويرغم الانقلابيين على السلام، أو إرادة وطنية تفرض السلام بأي وسيلة كانت ولو بالقوة، وتخضع الجميع دون استثناء لسلطة الدولة، وحكم الدستور والقانون.

إعاقة الحكومة

في الجانب الاقتصادي والإداري، اتهم بن دغر المجتمع الدولي بإعاقة عمل الحكومة وقال إن ما شجع الانقلابيين على التمادي في قطع الجزء الأكبر من المرتبات والمبالغ المخصصة لدعم شراء المشتقات النفطية، هي فشل السياسة المالية التي سميت بالهدنة الاقتصادية التي فرضها بعض الدوائر النافذة في

في الأساس أو تكون محلاً للنقاش.

وكان ولد الشيخ قال في مؤتمر صحفي بالكوييت الخميس الماضي، «قدمت تصوراً بخريطة طريق لإنهاء النزاع في اليمن.. وخريطة الطريق تتضمن حكومة وحدة وطنية وجواراً سياسياً شاملاً».

فيما كانت الحكومة الشرعية رفضت أي توسيع للمشاركة السياسية قبل انسحاب الانقلابيين وتسليم الأسلحة، وربطت حكومة الوحدة الوطنية بالانتخابات.

وذكرت الشرعية في بيانها: «لم يتتعامل الوفد مع أي مقترحات أو أفكار أحادية تنتقص من وظيفة ومهام السلطة الشرعية سواء في الحاضر أو المستقبل».

وأكد وفد الحكومة أن أي محاولة لشرعة الانقلاب تحت أي مسمى أمر لا يمكن القبول به وأن السلطة الشرعية ممثلة برئيس الجمهورية هي المعنية باتخاذ التدابير والخطوات المناسبة لتوسيع المشاركة السياسية في الحكومة مستقبلاً وبعد أن ينفض الانقلابيون كل ما عليهم من التزامات. وشدد على أن الخلاف مع الانقلابيين لزال خلفاً جوهرياً وذلك بسبب رفضهم الالتزام بالمرجعية أو المبادئ والإجراءات المطلوبة اتباعها لإنهاء الانقلاب.

عدن، صنعاء- البيان

نفى وفد الحكومة اليمنية إلى محادثات السلام في الكويت وجود أي موافقة منه على خريطة الطريق المقترحة من الأمم المتحدة والتي تضمنت تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعمل المنسحاب بالمرجعيات الأساسية والأساسية والتمرديين وتسليم الأسلحة قبل الخوض في توسيع المشاركة السياسية في الحكومة، في وقت اتهم رئيس الوزراء اليمني أحمد بن دغر أطرافاً دولية بمنع الحكومة من تصدير النفط والاستحسان للانقلابيين السيطرة على البنك المركزي. متهماً جهات دولية نافذة بفرص «الهدنة الاقتصادية» التي شجعت الانقلابيين على التمادي في قطع مستحققات الشعب اليمني.

وقال الوفد الحكومي في بيان صحافي وفد الحكومة لم يوافق أو يلتزم بمناقشة أي أفكار أو مقترحات تعارض أو تخالف المرجعيات ومنها تلك الأفكار التي أعلنها المبعوث الخاص في مؤتمر الصحافي في الكويت يوم 30 يونيو وتمر رفضها في حبه كما أن بعضها لم يطرَح

معارك عنيفة في تعز.. ومقتل قيادي بارز من الانقلابيين

المدفعية السعودية تحبط خروقات الحوثيين على الحدود



للمختطفين المناوئين لها.

وذكرت تقارير إن حراسة السجن من الميليشيا الانقلابية أطلقت الرصاص على المختطف أمام مبنى السجن (بنك) الإنشاء والتعوير وسط المدينة. وأضافت أن الميليشيات أطلقت على المختطف أربع طلقات في ظهره وتركته ينفذ ما أمسك به من حراسة الشمس ومنع الناس من الاقتراب منه ومحاولة إسعافه.

ومن ثم أخذوا إلى داخل المبنى وتركوه ينفذ حتى فارق الحياة. وبرزت الميليشيات جريماتها البشعة بمحاولة السجنين الفرار من السجن في حين أكد شهود عيان أن الجريمة تمت أمام بوابة مبنى السجن.

وأن السجنين لم يكن يحاول الفرار مطلقاً.

شرف الدين وعدداً من مرافقيه وصلت في وقت متأخر من مساء أول من امس إلى مديرية معين، غرب العاصمة صنعاء. وتقوم الميليشيات بدفن أغلب جثث وتتركها في أماكن خالية وبعضها تتركها في جبهات القتال عدا جثث القيادات التي تنتمي إلى الأسر الهاشمية حيث يدفع الحويزون عشرات العناصر للإخراج تلك الجثث ونقلها إلى مناطقها.

قالت مصادر عسكرية أن قيادياً في تنظيم القاعدة أُلقي القبض عليه في قرية ريفية ببغيل باوزير بحضرموت شرق عدن أمس. وأوضح مصدر عسكري أن قيادياً في القاعدة يدعى أيمن فاروق أُلقي القبض عليه، في قرية المختببة، عقب عملية بحث ومتابعة، مشيراً إلى أن فاروق مطلوب لدى الأجهزة العسكرية في حضرموت.

مواقع الجيش والمقاومة على مدى يومين. متتالين. وقال مصدر محلي في العاصمة صنعاء إن حشة القيادي الحوثي محمد

مواقع الانقلابيين الحوثيين واستهدافها
بمناجاة بعد محاولاتهم الاقتراب من حدود
المملكة لإطلاق قذائفهم. وسبق القصف
السعودي إطلاق الانقلابيين صواريخ
على الأراضي السعودية، تمهيداً لعمليات
تسلل.

مقتل قيادي
في تعز، قتل قيادي حوثي كبير خلال المعارك مع قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية غرب مدينة تعز. وقال مصدر في المقاومة أن القيادي الحوثي محمد يحيى شرف الدين الملقب «أبو حمزة» قتل خلال محاولته إلى جانب مرافقيه التقدم على مواقع للمقاومة مطلة

تعرّض صنّعاء البيان والوكالات

سُحِّت القوات السعودية حملة قصف مدفعي على مواقع الميليشيات الانفصالية على الحدود مع اليمن ردّاً على خرق الميليشيات التهتدة على الحدود وإطلاقها قذائف عشوائية على الجانب السعودي. وفي وقت اندلعت معارك عنيفة في مدينة تعز أُسِفَت عن مقتل قيادي حوثي كبير.

وأقرّت القوات السعودية مواقع الميليشيات قبالة منطقة جازان بالمدفعية الثقيلة، وذلك ردّاً على إطلاقهم عدة قذائف باتجاه المحافظات الحدودية.

وتتمكّنت القوات السعودية من تحديد